التحولات السياسية في ليبيا - الأطراف والاحتمالات المستقبلية

عصام عبد الشافي
باحث سياسي

ملخص

تمكنت الفصائل الإسلامية، مثل "حزب العدالة والبناء" المرتبط بـ جماعة «الإخوان المسلمين» و"كتلة الوفاء للشهداء"، من الهيمنة على "المؤتمر الوطني العام" منذ صيف 2013، ومُنع جميع الأعضاء السابقين في نظام القذافي من المشاركة في الحكومة لمدة عشر سنوات، وذلك بموجب "قانون العزل السياسي" الذي أُقرّ بالقوة. كما استُبعد بعض أعضاء "تحالف القوى الوطنية" الأكثر علمانيةً عن "المؤتمر الوطني العام" أو استقالوا منه، فيما تم تهميش كبار الموظفين وذوي المستوى المتوسط والعاملين في دواوين الحكومة والقوات المسلحة. واضطرت القوات المسلحة، إلى البقاء على الحياد.

وتعمل القوى الإسلامية تحت لواء وزارة الداخلية أو رئيس الأركان العبيدي بالدرجة الكبرى، وتُواصلُ دعم رئيس "المؤتمر الوطني العام" نوري أبو سهمين. وتضم الوحدات التابعة لها كلًّا من قوات "درع ليبيا" التي تبسط نفوذها على البلاد بأجمعها، والفصائل المتشددة في بنغازي، ومختلف الفصائل في شرقي طرابلس على غرار "غرفة عمليات ثوار ليبيا" ووحدات سابقة في "اللجنة الأمنية العليا". وتعمل القوى غير الإسلامية عمومًا بإمرة وزارة الدفاع، وتمثّلها القوات الليبية الغربية، كألوية القعقاع والصواعق والمدني (ومقرها الزنتان، والقسم الجنوبي من جنوب غرب طرابلس)، وكذلك "القوات الخاصة" (الصاعقة)" ومقرها بنغازي. وتقف جماعة الاتحاديين المتمردين بقيادة إبراهيم الجثران أيضًا بمواجهة الإسلاميين.

ولاية "المؤتمر الوطني العام" كان من المفترض أن تنتهي قانونيًّا في 7 فبراير، إلا أن المؤتمر مدد هذه الولاية حتى نهاية العام 2014. وقد هددت إحدى الميليشيات غير الإسلامية في الزنتان والتي عارضت "قانون العزل السياسي" والتيارَ الإسلامي عامة بحلّ "المؤتمر الوطني العام"، واقتربت

رؤية تركية
2014 - 11
109 - 97

من مقاتلة القوات الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، أدى التصويت الذي أجري في "المؤتمر الوطني العام" إلى إقالة رئيس الوزراء السابق علي زيدان من منصبه في 11 مارس، وإحلال المرشح المدعوم من قبل الإسلاميين أحمد معيتيق محله في 4 مايو 2014.

كان انقلاب 14 فبراير 2014، الذي جاهر به حفتر محط استهزاء وسخرية على نطاق واسع في جميع أنحاء ليبيا نظرًا لضعفه. لكنه توجّه إلى شرق ليبيا للتعافي من النكسة التي ألمّت به. وتحرك ملقيًا الخطابات السياسية لدعم قضيته المناهضة للإسلاميين، ومجنّدًا الجنود ورجال القبائل الساخطين. واتهم الأحزاب الإسلامية في "المؤتمر الوطني العام" بإحباط عملية إعادة تأهيل الجيش، وعدم القيام بأي شيء للتصدي لحملة الاغتيالات التي تستهدف الأعضاء الحاليين والسابقين في المؤسسة الأمنية. وتحدث عن إنشاء معسكرات تدريب لمكافحة الإرهاب، وكسب ولاء القوات التي تحرس القواعد الجوية في الأبرق،وبنينا،وطبرق.

ويمكن تناول التحولات السياسية التي تشهدها ليبيا وأطرافها وبدائلها، وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: أهداف عملية حفتر

تمكنت قوى الإسلام السياسي داخل المؤتمر الوطني من إقالة حكومة زيدان في مارس 2014، وتم تكليف وزير الدفاع عبد الله الثني بتسيير أعمال الحكومة، ثم تكليفه بتشكيل حكومة جديدة، إلا أن الثني فاجأهم بإصدار "بيان غات" في 19 مارس 2014 الذي أعلنت الحكومة من خلاله حربها على الإرهاب، وهو ما جعل الإسلاميين يبادرون للضغط على الثني من أجل أن يستقيل من رئاسة الحكومة.

حفتر أعلن أن عمليته ليست انقلابًا، بل تندرج في إطار الحرب على الإرهاب، وتأتي في إطار ما تضمنه "بيان غات" بشأن تطورات الموقف الأمني في مدن بنغازي ودرنة وسرت، وهي المدن التي أضحت معاقل رئيسة للجماعات المتشددة في ليبيا، وتشهد ارتفاعًا ملحوظًا في وتيرة أعمال العنف والإرهاب والاغتيالات منذ الثورة وحتى الآن.

وقد عَدَّ "بيان غات" لأول مرة أن مدن بنغازي ودرنة وسرت تتعرض لحرب إرهابية تقوم بها عناصر إرهابية ليبية وأجنبية، وأكد أن الحكومة الليبية ستضع إمكانياتها العسكرية والأمنية لمكافحة هذه الآفة، وأنها ستستعين "بالقوة العسكرية الوطنية المختلفة أيًّا كانت في هذه المواجهات بهدف إعادة الأمن والأمان إلى مدنوطنناالحبيب".

ومن هذا المنطق وهذا النصّ، يرى بعض المراقبين أن العملية العسكرية التي قام بها اللواء خليفة حفتر تأتي متسقة مع ما نص عليه "بيان غات" الحكومي، الذي أكّد أن الحكومة الليبية ستستعين بالقوى العسكرية والوطنية المختلفة لمكافحة الإرهاب، وكذلك استنجدت بالقوى الدولية والإقليمية لمساعدتها على اجتثاث هذه الآفة. بمعنى أدق، لقد أعطى "بيان غات" لتحرك حفتر العسكري تجاه المتشددين مسوّغًا قانونيًّا يمكن أن يعفيه وينفي عنه أي اتهام سواء بالانقلاب أم الخروج على القانون، مثلما ادعى عليه رئيس الحكومة الذي منح تحركه قبل أن يبدأ ما يمكن تسميته بالغطاء الشرعي[1].

ووفقًا لما صرح به حفتر، فإن عمليته في شرق ليبيا تستهدف تطهير الدولة من الجماعات الإسلامية المسلحة التي تصاعد خطرها في الشرق الليبي، بسبب عدم قدرة الدولة على نزع سلاحها، ومن ثَمّ، امتدت تأثيراتها إلى الجوار الإقليمي لليبيا من خلال نسج علائق عابرة للحدود مع تنظيمات جهادية في مصر وتونس والجزائر، كما أن تلك الجماعات، من جانب آخر، باتت تشكل خطرًا على المصالح الغربية التي تعرضت للاستهداف المتكرر، وكان من أبرزها قتل السفير الأمريكي في بنغازي في 2012، إثر هجوم أُلقي فيه باللائمة على جماعة "أنصار الشريعة" ذات الامتدادات الإقليمية.

ومن هنا، تستهدف "حملة الكرامة" أطرافًا محددة في شرق ليبيا، وهي جماعات إسلامية مسلحة تشكل في مضمونها استنساخًا لأفكار "القاعدة"، كـ"أنصار الشريعة" و"كتيبة شهداء بوسليم" و"ألوية الشهيد عمر عبد الرحمن"، و"جماعة التوحيد والجهاد"، و"قوات 17 فبراير". ومِن ثَمَّ، فقد تُشكّل حال نجاحها نقطة لجذب تأييد إقليمي ودولي.

كما أن عملية حفتر اتسعت لتشمل أهدافًا منها: تعليق عمل السلطات الانتقالية، وبرامج المصالحة، ونقل صلاحيات المؤتمر الوطني إلى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، بل والإعلان صراحة عن مواجهة جماعة الإخوان؛ إذ قال حفتر في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط، في 20 مايو 2014: "إن هدف عمليته ليس فقط تطهير ليبيا من المتطرفين، ولكن أيضًا من جماعة الإخوان، متوعّدًا بتقديمهم للمحاكمة"[2].

المحور الثاني: خارطة الصراع في ليبيا وأطرافه

تبدو أطراف الصراع في بنغازي غير واضحة بشكل جلي بسبب الخلاف في الرؤى، وتقدير الموقف لدى كل طرف من أطراف الصراع حول الوضع الأمني، والموقف من الحرب على الإرهاب. وتظهر العملية أن هناك ثلاثة أطراف في الصراع الأمني الدائر في بنغازي ودرنة وشرق ليبيا تتباين رؤاها حول العملية يمكن تحديدها في الآتي:

أولا: قوات حفتر

وتضم القوات التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر ما يأتي:

1- ضباطًا سابقين في الجيش الليبي ممن شاركوا تحت قيادته في حرب تشاد خلال ثمانينيات القرن الماضي، وهؤلاء وجدوا أنفسهم متهمين من قبل الثوار بموالاتهم لنظام العقيد معمر القذافي، ولهذا السبب رفضت رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي دمجهم في الجيش للمشاركة مجددًا في إعادة بنائه. كما أضحوا هدفًا مشروعًا للجماعات الثورية بحجة أنهم من "الأزلام"، ولهم معهم ما يمكن تسميته "خصومة تاريخية" منذ أن كانوا مع نظام القذافي؛ وهو ما دفع هؤلاء العسكريين إلى الانضمام إلى قوات حفتر من أجل التصدي لهؤلاء للحفاظ على حياتهم والقضاء على هذه الجماعات.

2- استطاع حفتر أن يضم إلى صفه كلًّا من كتيبة "حسن الجويفي" في برقة الحمراء، وهي أكبر كتائب الجيش الليبي في الشرق. وكتيبة "أولياء الدم" الذين قتل أبناؤهم في غياب واضح للأجهزة الأمنية الليبية كافة، التي تبدو ضعيفة في مواجهة هؤلاء المتطرفين.

3- القبائل الكبرى في الشرق الليبي استطاع حفتر التنسيق مع قيادات من قبائل كبرى في تلك المنطقة، مثل العبيدات والبراعصة والعواقير والعرفة، حيث تمكّن من إقناعهم بالانضمام إلى صفه من أجل ما أسماه "الحرب على الإرهابيين". إضافة إلى ذلك فإن حفتر اعتمد على تضامن أهالي الشرق -ولاسيما في مدن بنغازي ودرنة التي تشهد تردّيًا أمنيًّا خطيرًا- في دعم تحركه. وهناك كذلك تأييد ومباركة من قبل أنصار الحراك الفيدرالي في ليبيا لخطوات اللواء حفتر.

وتشمل قوات حفتر القوة الجوية وما يقرب من 6000 جندي وموالين من القبائل، وقد أنشأ هؤلاء حواجز تفتيش خارج بنغازي. وردًّا على ذلك، فرض

استطاع حفتر من خلال عمليته أن ينسج مجموعة من الاصطفافات الجديدة على الساحة الليبية، مستثمرًا ليس فقط شعبيته كقائد عسكري وسط الجنود والضباط السابقين في الجيش الليبي، بل امتلاكه علاقات إقليمية ودولية

"المؤتمر الوطني العام" الذي يسيطر عليه الإسلاميون منطقة حظر جوي فوق بنغازي ضد طائراته المقاتلة الخاصة، ولكن لم يكن لذلك تأثير يذكر؛ فالتهديد الفعلي لسلاح حفتر الجوي هو الوجود الواسع الانتشار للأسلحة المضادة للطائرات، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة التي تملكها "كتائب 17 فبراير".

وقد استطاع حفتر من خلال عمليته أن ينسج مجموعة من الاصطفافات الجديدة على الساحة الليبية، مستثمرًا ليس فقط شعبيته كقائد عسكري وسط الجنود والضباط السابقين في الجيش الليبي، بل امتلاكه علاقات إقليمية ودولية، وخاصة مع الولايات المتحدة التي مكث فيها 20 عامًا بعد تمرده على القذافي إبان الحرب الليبية التشادية في الثمانينيات، قبل أن يعود إلى بنغازي مع انطلاق الثورة، حيث عُين قائدًا لسلاح البَرّ من قبل المجلس الوطني الانتقالي، غير أن اختلافه مع السلطات الانتقالية في طريقة بناء الجيش دفعت لاستبعاده وتهميشه، رغم تأييد ضباط له في صراعه على رئاسة الأركان.

ومن هنا يمكن القول إن مصادر قوة حفتر تتمثل في

• دعم قبلي لعملية الكرامة: حيث نال حفتر تأييد العديد من قبائل بنغازي -التي سئمت هيمنة الجماعات الإسلامية وتهديدها للسلم الاجتماعي- من خلال جولاته التي قام بها في مدن الشرق، فضلًا عن الدعم الذي تلقاه من الزنتان في الغرب، ما عدا قبائل مدينة مصراتة التي لا تزال عصية عليه. في الوقت نفسه، فهو يملك دعمًا من قبائل التبو في جنوب ليبيا التي عانت من انحياز السلطات الانتقالية لغريمتها قبائل الزوي.

• مساندة الصواعق والقعقاع في طرابلس: بموازاة عملية بنغازي، أعلنت ميليشيات "الصواعق" و"القعقاع" المقربة من الزنتان تأييدهما لعملية حفتر في إطار الصراع مع الإسلاميين ومصراتة، مما دفعهم إلى تجديد مطالبتهم بحل المؤتمر الوطني العام الذي تعرض لهجمات في نفس التوقيت الذي نشبت فيه أزمة بنغازي.

• اجتذاب قوات من داخل الجيش الوطني نفسه: فقد كشفت معارك بنغازي، التي استُخدمت فيها طائرات حربية من قبل قوات حفتر، أن هناك انقسامًا في القوات الجوية، وأن فريقًا منها يؤيد حفتر، وخاصة كتيبة طبرق الجوية، علاوة على إعلان قائد القوات الخاصة في بنغازي وقائد الشرطة العسكرية في طرابلس دعمهما لحملة "الكرامة"، فيما لا

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أواخر العام 2013، تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي ودرنة "تنظيمًا إرهابيًا"، وهي تتهم ما لا يقل عن 15 من قياداته بالضلوع في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي في 11 سبتمبر 2012

تزال المعلومات غير مؤكدة حول تأييد بعض كتائب الجيش الوطني له في الجنوب، وقائد الدفاع الجوي في طرابلس.

• استقطاب دعم الجناح المسلح في برقة المؤيد للفيدرالية: حيث نالت عملية حفتر دعم إبراهيم الجضران -رئيس ما يُعرف بالمكتب السياسي لإقليم برقة- الذي يبسط سيطرته على مرافئ نفطية منذ الصيف الماضي، في محاولة لإجبار طرابلس على منح حقوق فيدرالية أكبر لمنطقة برقة بشرق البلاد. ومع أن الجضران قد اتفق مع السلطات الانتقالية على رفع تدريجي للحصار الذي يفرضه على أربعة موانئ رئيسة، إلا أنه رفض رئيس الوزراء الجديد، وجد اتفاقه، وأيد حفترًا.

• محاولة حفتر، من خلال عمليته في بنغازي، قيادة "تحالف فضفاض" يتوحد على مواجهة الإسلاميين، ويجمع المعارضين المسلحين والقبليين في الشرق، وكذلك التيارات الليبرالية بزعامة محمود جبريل المتحالفة مع الزنتان والورفلة في الغرب، والقوى الجهوية كالتبو والطوارق[3].

ثانيا: القوى المضادة لحفتر في بنغازي

تنظيم أنصار الشريعة وكتيبة شهداء 17 فبراير وكتيبة راف الله السحاتي، وتنظيمات أخرى في بنغازي، وفي درنة التي يسيطر عليها تنظيم القاعدة، مثل جيش الشورى الإسلامي في درنة وغيره من الكيانات.

1ـ تنظيم أنصار الشريعة:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أواخر العام 2013، تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي ودرنة "تنظيمًا إرهابيًا"، وهي تتهم ما لا يقل عن 15 من قياداته بالضلوع في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي في 11 سبتمبر 2012، وعلى رأسهم قائد التنظيم محمد الزهاوي، وأحمد أبو ختالة، وآخرون يقطن غالبيتهم في منطقة الليثي ببنغازي.

كما اتهمت الحكومة الليبية لأول مرة تنظيم أنصار الشريعة بالاعتداء على مديرية أمن بنغازي يوم الجمعة 2 مايو 2014، التي أسفرت عن اشتباكات دامية ذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى بين عناصر قوات الأمن الرسمية الممثلة في الجيش وقوات الصاعقة والعناصر الشرطية من جانب، وتنظيم أنصار الشريعة على الجانب الآخر، كما أسفرت هذه العملية أيضًا عن احتجاز قوات الأمن لعدد من عناصر تنظيم أنصار الشريعة، فيما قام التنظيم باختطاف عدد من عناصر الأمن

الرسميين ومبادلتهم بزملائهم مثلما تم قبل أيام قليلة من انطلاق عملية "كرامة ليبيا".

2ـ كتيبة شهداء 17 فبراير، وكتيبة راف الله السحاتي، المعروفتان بقربهما من جماعة الإخوان المسلمين الليبية، فهي إحدى التشكيلات المسلحة، وقد أصدرت رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي قرارًا يقضي بإخلاء مقرها في غضون 72 ساعة يوم 15 مايو 2014، بعد أن تعرض متظاهرون -يطالبون بتسليم مقرها للدولة- إلى إطلاق نار أسفر عن سقوط عدد من الجرحى،لكنهالم تمتثل للقرار.

3ـ تنظيم "جيش الشورى الإسلامي" بدرنة، الذي نظم استعراضًا عسكريًّا مسلحًا لعناصره وبثه في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" في تحدٍّ واضح لسلطة الدولة الليبية، إضافة إلى ذلك هناك جماعة تطلق على نفسها "جيش تحكيم الدين"، وقد أعلنت مؤخرًا من خلال شريط فيديو بثته على الإنترنت تبنيها الهجوم على كتيبة الصاعقة 21 المعروفة بـ"شهداء الزاوية"، مطلع مايو الماضي.

ثالثا: القوات الحكومية

وهي ممثلة في قوات الشرطة التابعة لمديرية أمن بنغازي وتشكيلاتها المختلفة من قوات الأمن المركزي وقوات الإسناد الأمني، وكذلك "قوات الصاعقة" التي يقودها العقيد ونيس بوخماده وهي قوات الجيش الشرعية المتبقية من الجيش الرسمي، إضافة إلى قوات "الغرفة الأمنية المشتركة" التي تضم عناصر من الثوار والجيش والشرطة التي يقدر تعدادها

بـ6 الآف عنصر. وتبدو يد القوات الحكومية مغلولة في مواجهة الوضع الأمني المضطرب في بنغازي بسبب ارتباك السلطات الرسمية الممثلة في كل من المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة، التي تعاني من غياب الرؤية الموحدة في مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة التي باتت تواجه البلاد خلال الفترة الانتقالية، فضلًا عن الولاءات الهشة التي تبدو جلية لدى عناصر الأجهزة الأمنية الرسمية، وتضارب القرارات الصادرة من الجهات العليا في البلاد، سواء أكانت الحكومة الليبية المؤقتة أم المؤتمر الوطني العام الذي يعاني من صراعات سياسية حادة بين مختلف الكتل، وكذلك ينطبق الأمر على العلاقة بين وزارة الدفاع الليبية ورئاسة الأركان العامة للجيش الليبي.

أما في غرب ليبيا الذي يتميز بالصراعات القبلية أكثر من الصراعات مع المتطرفين نوعًا ما، فتمثل التشكيلات المسلحة المحسوبة على الزنتان القوى الضاربة للتيار المدني في مواجهة الإسلاميين، وتعدّ من المؤيدين لمبادرة اللواء خليفة حفتر ولاسيما أنهم سبق لهم أن أعلنوا رفضهم التمديد للمؤتمر الوطني الذي انتهت ولايته في السابع من فبراير 2014.

رابعًا: تحالف الإسلاميين . مصراتة

لعبت عملية حفتر دورًا مؤثرًا في ردود فعل التحالف المضاد (الإخوان، مصراتة، الإسلاميون الجهاديون المنخرطون في العمل السياسي) الذي يسيطر على الحكومة الانتقالية والمؤتمر الوطني. فبينما وصفت فيه السلطات الانتقالية عملية حفتر بالانقلاب، وتوعدت بملاحقته؛ تم طرح مقترحات لحل الأزمة، تضمنت وقف عمل المؤتمر الوطني العام (البرلمان) إلى حين إجراء الانتخابات العامة المقبلة، وإعادة انتخاب رئيس الوزراء المثير للجدل المقرب من الإسلاميين، والذي عرض هو الآخر الحوار لحل الأزمة.

بموازاة ذلك، وكنوع من الاستعداد لاحتمال نشوب معركة مسلحة واسعة، أصدر نوري أبو سهمين رئيس المؤتمر الوطني المحسوب على تحالف "الإسلاميين-مصراتة"، قرارًا بتكليف "قوة درع ليبيا الوسطى" التي تضم مقاتلين إسلاميين ومقربين من مصراتة، بالتمركز داخل العاصمة، وتأمين مداخلها ومخارجها، خشية تصاعد المعارك مع الميليشيات التابعة للزنتان[4].

خامسًا: الأطراف الأخرى

في الغرب تبدو الأمور معقدة إلى حد ما بسبب الصراع القبلي وحالة توازن الرعب التي تعيش على وقعها العاصمة طرابلس ولاسيما بين مصراتة والزنتان، اللتين ورثتا ترسانة أسلحة كبيرة من حرب التحرير في 2011 وما بعدها، فضلًا عن تقاسمهم السيطرة التامة على العاصمة وإخضاعها لمناطق نفوذ، إضافة إلى وجود صراع مع الإسلاميين أخف نوعًا ما مما هو واقع في بنغازي ودرنة وسرت.

وعلى الرغم من أن العقيد مختار فرنانة أعلن مساء الأحد 18 مايو 2014، في بيان -قال إنه وقعت عليه قيادات عسكرية في الجيش الليبي- عن تجميد عمل المؤتمر وتكليف لجنة الستين القيام بمهامه في أضيق نطاق وتكليف حكومة الثني بتسيير الأعمال، إلا أن هذا الأمر لا يبدو أنه سيكون بالفاعلية المطلوبة، ولاسيما أن الحكومة الآن عاجزة عن الصمود والقيام بمهامها، رغم أن هناك من يضغط باتجاه ضرورة أن يبقى رئيس الحكومة الحالية حتى الانتخابات البرلمانية وانتخاب مجلس النواب الجديد، بجانب من يرى أن البيان جاء لاعتبارات قبلية[5].

المحور الثالث: تحولات الصراع:

جاءت عملية حفتر في أعقاب الاشتباكات المتصاعدة بين القوات الخاصة المعروفة بـ"الصاعقة" وتنظيم "أنصار الشريعة في ليبيا"، ومن ضمنها تفجيرٌ انتحاري، واغتيال مدير المخابرات العامة في بنغازي إبراهيم السنوسي بعد يوم من ظهوره على شاشة التلفزيون للتحذير من مؤامرة إسلامية. وأدى الاقتتال بين "الصاعقة" و"أنصار الشريعة في ليبيا" إلى تعاون عسكري مع ميليشيا القائد الاتحادي الجثران، ومر الصراع بعدة تحولات رئيسة، وذلك على النحو التالي:

• في 16 مايو 2014، أطلق اللواء السابق في الجيش الليبي خليفة حفتر "عملية كرامة ليبيا" في منطقة بنغازي شرق ليبيا بهدف ما أسماه "تطهير المدينة من الإرهابيين". وجاءت هذه الخطوة بعد ثلاثة أشهر من إعلان حفتر عن الإطاحة بالحكومة، لكنه أخفق في اتخاذ أي خطوات في أعقاب إعلانه ذلك. ومع هذا، تتحدى وحدات الجيش الموالية لحفتر، رئيس أركان القوات المسلحة اللواء سالم العبيدي، الذي وصف هذه العملية بـ"الانقلاب". وقامت قوات مؤيدة لحفتر مقرها في الزنتان بتوسيع العملية إلى طرابلس.

• في 18 مايو 2014، هاجمت قوات الزنتان "المؤتمَر الوطني العام" في محاولة لاعتقال ممثليه وحلّ المجلس بالقوة. وقال المتحدث باسم حفتر: "إن هذا البرلمان يدعم الكيانات المتطرفة، لذا كان الهدف من ذلك هو القبض على أولئك الإسلاميين الذين يتخفون تحت عباءة السياسة".

• في 18 مايو، قامت بعثة تدعو نفسها "قيادة الجيش الليبي"- بقيادة قائد الشرطة العسكرية العقيد مختار فرنانة، من الزنتان - بالإدلاء ببيانٍ على قناة "ليبيا لكل الأحرار" دعت فيه إلى تعليق عمل "المؤتمر الوطني العام" وتكليف

جاءت عملية حفتر في أعقاب الاشتباكات المتصاعدة بين القوات الخاصة المعروفة بـ"الصاعقة" وتنظيم "أنصار الشريعة في ليبيا"، ومن ضمنها تفجيرٌ انتحاري، واغتيال مدير المخابرات العامة في بنغازي إبراهيم السنوسي بعد يوم من ظهوره على شاشة التلفزيون للتحذير من مؤامرة إسلامية

لجنة الستين في مدينة البيضاء، المنوط بها صياغة الدستور، بالسيطرة على "المؤتمر" لفترة مؤقتة، وتفعيل القوات المسلحة والشرطة، وإحياء عملية الحوار الوطني، وعودة النازحين الليبيين. وتعهّد البيان أيضًا بألا تكون ليبيا مهدًا للإرهاب.

وادعى فرنانة أن عملية حفتر "ليست انقلابًا إنما هي تعبير عن إرادة الشعب بوضع حد لـ«المؤتمر الوطني العام»"، وتأكيد أنها ليست قبلية ولا هي محاولة للاستحواذ على السلطة، بل معركة ضد هيئة تشريعية "فقدت شرعيتها وهمّشت الجيش ودعمت الميليشيات الإرهابية".

• وصفت "غرفة عمليات ثوار ليبيا" في بيانها الرسمي العملية برمتها بمثابة انقلاب.

• في حين يشارك القادة في الزنتان الأهداف نفسها مع حفتر، إلا أنه من غير الواضح مدى التنسيق بين الجبهتين، أو مدى تشاركهما في رؤية سياسية محددة؛ فمن الممكن أن يعارض الزنتانيون أي محاولة يقوم بها حفتر لوضع نفسه في مكانة القائد السياسي لهذه المعركة.

• امتدت رقعة القتال من "طريق المطار" الخاضع لسيطرة الزنتانيين إلى مناطق أبو سليم وباب بن غشير. وشنت القوات الزنتانية هجومًا على "غرفة عمليات ثوار ليبيا"، فيما زعمت "قوة الردع الخاصة" الإسلامية المتمركزة في قاعدة معيتيقة الجوية في سوق الجمعة أنها صدّت هجومًا هي أيضًا. وتم إطلاق صواريخ غراد على "طريق المطار" من جهة الشرق، بالقرب من وادي الربيع في المنطقة

الخاضعة للجماعات الإسلامية، وزُعم أن أحدها أصاب السفارة الأمريكية. ولا تزال خطوط المعارك تتكاثر في طرابلس ومن حولها، فيما تهدد الفصائل المركزية والغربية لقوات "درع ليبيا" بدخول العاصمة وتكشف القوات الزنتانية عن حركة للدبابات والمدافع الثقيلة.

• دعم الجثران وآمرُ قوات "الصاعقة" ونيس بوخماده رسميًّا عملية حفتر في 19 مايو. ومنذ بدء الحملة، اتخذت وحدات "الصاعقة" موقع الهجوم ضد "أنصار الشريعة في ليبيا" في سيدي فرج والهواري والقوارشة ومناطق تيكا في بنغازي، ودعت جميع الليبيين إلى التظاهر دعماً لهذه "الحركة القومية للدفاع عن الوطن" [6].

المحور الرابع: آفاق المستقبل والبدائل

يمكن رصد عدد من العوامل والاعتبارات التي يمكن أن تؤثر في مستقبل التحولات السياسية في ليبيا:

• رفض تصاعد هيمنة تحالف (الإسلاميين-مصراتة) على مؤسسات الدولة الانتقالية، حيث نجحت جماعة الإخوان المسلمين من خلال حزبها العدالة والبناء، وقوى جهادية سابقة منخرطة في العمل السياسي (الجماعة الليبية المقاتلة السابقة) في بناء تحالفات قبلية وميليشياوية مع مصراتة والقوى الأمنية في طرابلس، لضمان هيمنتها على السلطة السياسية، مدعومةً بقوى إقليمية ودولية.

• استطاع التحالف تقليص المساحة السياسية التي حازها تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي بزعامة محمود جبريل ومن خلفه الزنتان وتيارات مدنية أخرى في انتخابات يوليو 2012، من خلال الضغط بالقوة المسلحة لتطبيق قانون العزل السياسي الذي أحدث خللًا في موازين القوى السياسية لصالح الإسلاميين في المؤتمر الوطني. وفي الوقت ذاته، تغلغل التحالف في المؤسسات الوليدة للدولة الليبية، إذ بدا أن هناك جهاديين سابقين يتولون مناصب محورية، وخاصة في وزارة الدفاع، كما تم تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام حتى ديسمبر 2014، علماً بأنها انتهت في فبراير 2014، لكن سرعان ما تراجع المؤتمر عن قراره، وأعلن إجراء انتخابات مبكرة دون أن يحدد موعدها.

• هيمن التحالف على الحكومة الانتقالية بعد التخلص من رئيس الوزراء السابق علي زيدان، وتولي عبد الله الثني وزير الدفاع تشكيل حكومة مؤقتة، ثم اختيار أحمد معيتيق القريب من الإسلاميين رئيسًا للوزراء، لكن هذا الاختيار قوبل بالرفض، وأثار جدلًا قانونيًّا حول دستورية اختياره في المؤتمر الوطني العام.

• هذه المحاولات للسيطرة على السلطة الانتقالية، لم يرافقها في المقابل علاج للمشكلات المزمنة التي تعانيها ليبيا بعد سقوط القذافي، إذ بدا أن تحالف "الإسلاميين-مصراتة"، الذي يسعى للاستئثار بالسلطة، يتكيف مع وضعية

انتشار الميليشيات المسلحة التي يتقاضى بعضها أجورًا من الحكومة، بل ويتم اللجوء إليها لفض نزاعات قبلية مسلحة، كما حدث في الكفرة. في الوقت نفسه، لا تزال عملية بناء جيش وطني بطيئة.

• إن ليبيا باتت على شفا التفكك، بفعل تنامي النزعات الانفصالية سواء في الشرق أو الجنوب، وتصاعد حالة الاستقطاب السياسي بين التيارات البازغة بعد الثورة، بما عمق من تعثرات المسار الانتقالي. هذا بخلاف، تردي الأوضاع الاقتصادية بفعل توقف بعض مرافئ النفط عن الإنتاج في الشرق الذي يحوز النسبة الأكبر من الثروة البترولية في هذا البلد.

• تبقى قدرة حراك حفتر على السيطرة على مقاليد الوضع الأمني في البلاد كافة مرهونة بمدى قدرته على إقناع مزيد من الأطراف الفاعلة على المستوى الأمني، من الانضمام لصفه في مواجهة معارضيه في ليبيا، فهو لا يستطيع بقواته وحدها الانتصار الحاسم في المعركة، ولا بد له من توسيع دائرة حلفائه، أمام الفصائل التي تتحالف في مستويات عدة بدءًا من المؤتمر الوطني العام حتى التكوين الميليشياتي، ويستهدف حفتر هذا التكتل[7].

وأمام هذه الاعتبارات تبرز عدة احتمالات لمستقبل التحولات السياسية في ليبيا:

الاحتمال الأول: نجاح عملية حفتر:

وهو الأقرب للحدوث على المدى القريب، ويتوقف هذا الاحتمال على:

• مدى الدعم الإقليمي الذي يتمتع به وخاصة من دول الجوار الجغرافي (مصر، تونس، الجزائر)، والقوى الإقليمية الداعمة للانقلاب وتحديدًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك الدعم الأمريكي والغربي للانقلاب للتخلص من الإسلاميين في دول الثورات العربية.

• قدرة حفتر على إدارة التنوعات والتيارات التي ستنضوي تحت قيادته.

• قدرة حفتر على احتواء الصراعات القبلية وتقديم ضمانات وتطمينات إقليمية ودولية.

الاحتمال الثاني: إخفاق عملية حفتر:

ويتوقف نجاح هذا الاحتمال على:

• قدرة تحالف الإسلاميين على الصمود واتخاذ خطوات سريعة وحاسمة، وتقديم ضمانات لعملية انتقال ديمقراطي تلقى القبول من الأطراف الإقليمية والدولية.

• إخفاق تجربة الانقلاب العسكري في مصر، والتي يتخذ منها حفتر نموذجًا لحركته، لأن انهيار الانقلاب العسكري في مصر سيحد بدرجة كبيرة من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يحصل عليه حفتر من قوى داعمة لانقلابه.

الاحتمال الثالث: تفتيت ليبيا:

ويتمثل بالدرجة الأولى في نجاح حفتر في فرض سيطرته على بنغازي في الشرق، وإدارة الأمور فيها، في وقت يفرض فيه تحالف الإسلاميين سيطرته على مدينة طرابلس في الغرب، وترسيخ سلطته فيها،

بينما تبقى واحة فزان في الجنوب الغنية بالثروة النفطية تحت إدارة الناتو بقيادة فرنسية، وهنا نصبح أمام ثلاث دويلات في ليبيا، شرقية وعاصمتها بنغازي، وغربية وعاصمتها طرابلس، وجنوبية في فزان.

المصادر والمراجع:

(1) كامل عبد الله، معركة كرامة ليبيا ـ الصراع وأطرافه، مركز العربية للدراسات، الإثنين هـ – 19 مايو 2014م. الرابط: http://ara.tv/5sa7m (2) د. خالد حنفي علي، تأثيرات مشروطة: هل تستطيع عملية حفتر تغيير موازين الصراع في ليبيا؟، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني، 21 مايو 2014 (3) د. خالد حنفي علي، مصدر سابق. (4) د. خالد حنفي علي، مصدر سابق (5) كامل عبد الله، معركة كرامة ليبيا ـ الصراع وأطرافه، مركز العربية للدراسات، الإثنين هـ – 19 مايو 2014م. الرابط: http://ara.tv/5sa7m (6) أندرو إينجل، ليبيا وخطر الحرب الأهلية المتنامي، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 20 مايو 2014، الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/libyas-growing-risk-of-civil-war 7) كامل عبد الله، معركة كرامة ليبيا ـ الصراع وأطرافه، مركز العربية للدراسات، الإثنين هـ – 19 مايو 2014م. الرابط: http://ara.tv/5sa7m